المجلة الدولية للأداء الاقتصادي
International journal of economic performance
ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073
Publications are Open Access in this journal

تأثير السياسة المالية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) للفترة (1992-2021)

Impact of fiscal policy on macroeconomic performance indicators

An econometric study using (VAR) model (1992-2021)

مريم مزياني*	بوعراب رابح
meziani.meriem@univ-alger3.dz	bouarab.rabah@univ-alger3.dz
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،جامعة الجزائر 3(الجزائر)	جامعة الجزائر 3(الجزائر)

تاريخ التقديم:2022/09/27 تاريخ القبول: 2022/11/24 تاريخ النشر: 2022/12/04

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في الاقتصاد باعتبارها أحد أهم أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد ،وذلك من خلال التطرق أولا إلى عرض الخصائص العامة للسياسة المالية بالجزائر وأدوات تطبيقها ،ومن ثم تتبع وتحليل تطورات أهم مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي (البطالة ،التضخم ،النمو ، والميزان التجاري) ،وأخيرا دراسة قياسية باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي لتحديد أهم الأدوات المؤثرة وحجم تأثيرها بالنسبة لكل متغير.

الكلمات المفتاحي:أدوات السياسة المالية ،مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي ،اختبار السببية ،دوال الاستجابة للصدمات.

تصنيف JEL: E620, E010 , C320, C320

Abstract:

This study aims to shed light on the role of fiscal policy in the economy as one of the most important tools to achieve economic stability.for this purpose we will start first by presenting the general characteristics of fiscal policy in Algeria and the tools for its application, then tracking and analyzing the developments of the most important macroeconomic performance indicators (unemployment, inflation, economic growth and balance of trade).finally ,an econometric study using a vector autoregressive model to determine the most influential policy tools and the size of their impact for each variable.

Keywords: fiscal policy tools, macroeconomic performance indicators, causality test, impulse response functions.

* المؤلف المراسل

JEL Classification Codes: E620, E010 , C320, C320.

MEZIANI Meriem, university of Algiers3, Algeria.
BOUARAB Rabah , university of Algiers3, Algeria.

تمهيد:

تُعدّ السياسات المالية المطبقة في مختلف الدول وإلى جانب النقدية من أهم أدوات المحافظة على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد،كما أنها تمثل انعكاسا للأنظمة السائدة ومستويات التنمية الاقتصادية المحققة،إذ تختلف السياسات المطبقة بناء على خصوصيات كل دولة من حيث درجة التقدم،مستويات النمو والأهداف التي وضعت لتحقيقها.

وكغيرها من الدول عرفت الجزائر تغيرات وتحولات عميقة وجذرية في تطبيق مختلف سياساتها الاقتصادية ومنها المالية منذ فترة الاستقلال ،وذلك بناء على خصوصيات كل مرحلة والأهداف التي سعت ولا تزال تسعى لتحقيقها. برامج عديدة تم تطبيقها أبرزها كانت تلك التي تزامنت مع بداية الألفية الجديدة والتي صاحبها انتعاش في أسعار البترول ما ساهم وبشكل كبير في ارتفاع العائدات وتحقيق النتائج والأهداف المسطرة في تلك الفترة وإلى حد كبير ،تبعها استقرار نوعا ما وتحسن في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية التنموية ،والتي ما لبثت أن بدأت في التراجع مباشرة لاحقا منتصف العقد الثاني ،يعود ذلك وكما هو متعارف عليه لكون تغيراتها تبقى دائما رهينة التقلبات الظرفية للعوائد النفطية ،ما استدعى من الدولة السعي للبحث عن مصادر بديلة لتمويل نفقاتها بعيدا عن التبعية للجباية البترولية.

في خضم ذلك ومن خلال عرضنا لمحتوى هذا البحث المتضمن لـ:

القسم الأول:عرض عام لهيكل السياسة المالية في الجزائر وأدوات تطبيقها

القسم الثاني:يشمل عرض تطورات لبعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة (1992-2021)

القسم الثالث:دراسة قياسية لتأثير السياسة المالية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي(1992-2021)

سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم السياسة المالية ،وما هو حجم تأثيرها في تحقيق استقرار مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي للبلاد؟

للإجابة على اشكالية البحث،تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ،اضافة إلى الاستعانة بنموذج أشعة الانحدار الذاتي القياسي لتحقيق أهدافه والمتمثلة بشكل أساسي في:

- تحديد أدوات السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وتطوراتها

- تتبع تطورات وتحليل أهم المؤشرات الدالة على أداء سياسة الاقتصاد الكلي الجزائري
- معرفة كيفية وحجم تأثير أدوات السياسة المالية على تلك المؤشرات.

فرضيات البحث:

1- تتنوع مصادر الإيرادات العمومية ،وهي تشهد مسار تطور إيجابي بأحجام متزايدة
2- تنوع مصبات النفقات العمومية والتركيز على تحسين أداء القطاعات الانتاجية والاستثمارية
3- تؤثر كل من النفقات العمومية الإجمالية وحجم الضريبة (بشكل منفصل) إيجابيا على أداء الاقتصاد الكلي
4- أثر صدمات السياسة يحتاج وقتا للظهور،ويختلف حجمها من متغير لآخر

أولا:الهيكل العام للسياسة المالية في الجزائروأدوات تطبيقها:

تتجسد السياسة المالية بكونها عبارة عن أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام كل من إيراداتها و نفقاتها علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة ،في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و كل من مبدأ العدالة الاجتماعية ،تكافؤ الفرص لجمهور المواطنين و التقليل من التفاوتات بين الأفراد في توزيع الدخل والثروة.

في تطبيق الجزائر لسياستها المالية منذ الاستقلال وحتى يومنا ،يغلب الطابع التوسعي عل أدائها والذي تجلى في تسطير عدة برامج ومخططات تم تجسيدها خلال عقود متتابعة ،كان ذلك بحسب خصوصيات كل مرحلة والأهداف التي وضعت لها.

1. البرامج الإنمائية لفترة 1990-2020 ومخصصاتها المالية ضيف أحمد،،(2017) ،) زير ريان، (2017)شملت كل من:

- برامج الإصلاح الهيكلي:(1990-1194):اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي عقب أزمة 1986،بما قيمته 202.197 مليون دولار خصّصت لتحقيق جملة من الإصلاحات تصب ضمن هدف الانتقال نحو اقتصاد السوق.
- برنامج التصحيح الهيكلي(1995-2000):خصص لتطوير القطاعات من غير المحروقات بهدف الحد من التبعية لها إضافة إلى اصلاحات أخرى عديدة.
- **برنامج دعم النمو (2005-2009):**خصص له ما يعادل قيمته 50 مليار دولار ،هدفه تحقيق معدلات نمو مرتفعة

OPEN ACCESS

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)** :أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر يندرج ضمن سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية خصص له مبلغ ضخم 21241 مليار دج (286مليار دولار) ،برامج اجتماعية تنموية(تطوير التعليم ،الصحة ،الإسكان) ،تطوير الهياكل القاعدية إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية :(الفلاحة ،الصناعة،PME...).

المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):رصد له مبلغ 262 مليار دولار ، منحت فيه الأولوية لتحسين ظروف المعيشة للسكان ،قطاع السكن ،العمل والتعليم ،الصحة ،المياه و تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

2. **أدوات السياسة المالية**:وتتجسد في:

1.2 الإنفاق العام: ويمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من قبل الدولة ،أما تحديد مستواه فيخضع لعدة عوامل أهمها:

- الاختلاف في الموارد المالية وقدرة الدولة في تحصيل ايرادات تغطي حجم نفقاتها المسطرة ومن مصادر متعددة
- الوضع الاقتصادي السائد سواء حدوث فجوة تضخمية تتطلب سياسة انفاقية مقيدة ،أو توسعية في حال اقتصاد يعاني من فجوة انكماشية بغرض زيادة الطلب
- الفكر الاقتصادي الذي تتبناه الدولة في تحديد سياساتها الاقتصادية.

2.2 الإيرادات العامة: مجموعة المداخيل النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة لتحقيق التوازن على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ،وهي نوعان) حيدوشي عاشور،(2002):

. **إيرادات إجبارية**:تشمل (الضرائب ،الغرامات المالية ،التعويضات والقروض إجبارية)

. **إيرادات غير إجبارية**:(الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل سلعة أو خدمة تقدمها أو من ملكية خاصة بها ،القروض الاختيارية)

3.2الموازنة العامة: أداة تساعد على إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني ،وهي عبارة عن بيان تفصيلي يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة ،يقوم بتوضيح تقديرات إيرادات الدولة ونفقاتها معبرا عن

OPEN ACCESS

ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة والتي يتم تحديدها سنويا بموجب قانون المالية.[1*†]

إن الميزانية العامة لأي دولة ومنها الجزائر تتكون من شقين مختلفين ،أولها تسييري والثاني استثماري:

- **نفقات التسيير**[2*]:وتمثل كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة
- **نفقات التجهيز والاستثمار**[3*]:تعتبر نفقات تجهيز عمومي ونفقات استثمار ونفقات بالرأسمال كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع.

3. تطور النفقات العمومية ،الإيرادات وحجم الموزانة العامة للجزائر للفترة (1992-2022):

شهدت المرحلة (1992-2022) بشكل عام وعلى مدار ثلاثة عقود ارتفاعا في كل من حجم النفقات والإيرادات العمومية ،بشكل ضعيف نوعا ما ميّز مرحلة التسعينات لما شهدته من أوضاع أمنية واقتصادية صعبة ،ومن ثم عرف المسار التصاعدي تسارعا في حجم نمو كلا المتغيرين خلال العقد الأول من الألفية الجديدة.

الشكل (1):تطوركل من النفقات والإيرادات العمومية (من الجباية البترولية والعادية) للدولة خلال (1992-2022)
الوحدة (مليار سنتيم)

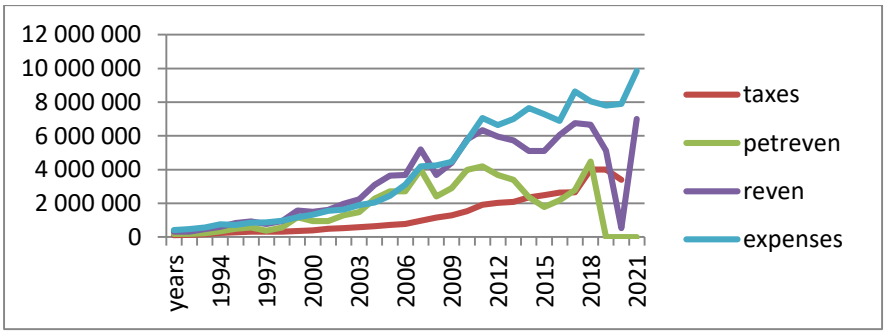

المصدر:باعتماد مصادر متعددة[4*]

يرجع ذلك لارتفاع أسعار المحروقات التي كان ولا يزال يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بنسبة غالبة تفوق الـ90٪ في تحصيل إيراداته. وتظهر السلسلتان بشكل متواز لكل من الإيرادات والإيرادات من الجباية البترولية

[1†]: المادة 6،القانون17/84 المتعلق بقوانين المالية.
[2*]المادة 5 من القانون:21/90 المتعلق بقوانين المالية
[3*]المادة 35 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.
[4*]الجريدة الرسمية ،قوانين المالية ،قوانين المالية التكميلية إلى غاية 2022 ،المجلس الوطني للمحاسبة، موقع وزارة المالية، وأطروحة الدكتوراه لـ: كفية قسميوري ،أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي

OPEN ACCESS

على طول الفترة ،ما يعكس الطابع الريعي و الاستهلاكي للاقتصاد بدلا من الاستثماري أو الانتاجي. أما بالنسبة لحجم الجباية العادية وبالرغم من اتجاهه العام التصاعدي إلى أن نسب مساهمته في تحصيل الإيرادات العمومية تبقى ضعيفة مقارنة بالجباية البترولية.

خلال العقد الثاني شهدت كل من النفقات والإيرادات تذبذبا في أحجامها تتراوح ما بين 40000 و 60000 مليار دج لكل منهما على التوالي خلال سنوات 2010-2017 مع ملاحظة أن النفقات في العموم تفوق حجم الإيرادات ،ومن ثم يتضح تراجع كبير (انهيار) خاصة في حجم الإيرادات الذي يتزامن مع فترة جائحة كوفيد 19 وتراجع أداء معظم الأنشطة الاقتصادية ،لتشهد بعد ذلك مرحلة التعافي (2021-2022) زيادة كبيرة في حجم الإيرادات بلغ 70008.4 مليار دج ،إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات عالميا.

بالنسبة لقدرة النفقات على تغطية الواردات فقد عرفت تذبذبا هي الأخرى ،يتضح ذلك من خلال تتبع (الشكل 2) لتطورات رصيد الميزانية لنفس الفترة:

الشكل 2:تطوررصيد الميز انية للفترة 1992-2022

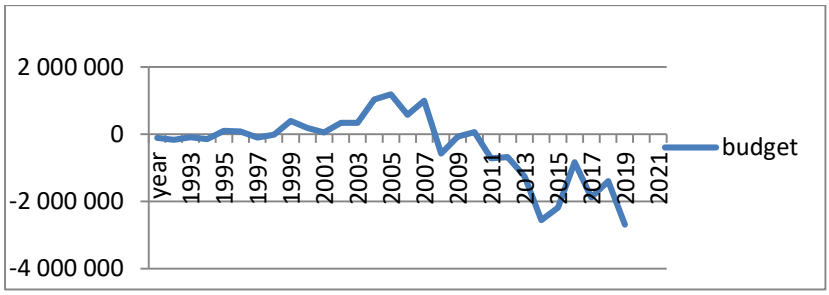

المصدر:باعتماد بيانات الشكل أعلاه

حيث عرف حجم الموازنة العامة تحسنا طفيفا (رصيد إيجابي) خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة ليشهد تراجعا خلال العقد الثاني ،ما يعكس الطابع التوسعي لسياسة الجزائر المالية الهادفة إلى تسيير وتحقيق برامجها ومخططاتها المسطرة لكل مرحلة. أما بالنسبة لسنوات (2020-2021) بلغ عجز الموازنة العامة ذروته (73598.27- مليار دج) نتيجة تراجع الإيرادات وبشكل كبير خلال فترة الجائحة وما صاحبها من انخفاض حاد في أسعار البترول ،علاوة على أزمة 2014 والتي كان لها أثر مشابه على كل من الإيرادات العمومية وحجم الموازنة

ثانيا: تطوربعض مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي خلال الفترة (1992-2021):

1. **معدل النمو الاقتصادي:**

CC BY OPEN ACCESS

نظرا للتبعية العالية للمحروقات وانخفاض حجم التنويع في النشاط الاقتصادي عبر مختلف القطاعات وبالرغم من الإمكانيات والموارد الهائلة ،فإن تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة أو منخفضة يبقى دائما خاضعا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما يعكسه التذبذب في المخطط أسفله والذي بالرغم من تحصيله لمعدلات نمو إيجابية إلا أنها غير مستقرة .

تجدر الإشارة أيضا إلى تراجع النمو الاقتصادي وبشكل كبير (سلبي) بمعدل 5.1-٪ سنة 2020 مما يعكس الأثر القوي للجائحة على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني.

الشكل(3):تطور معدلات النمو الاقتصادي (1992-2021)

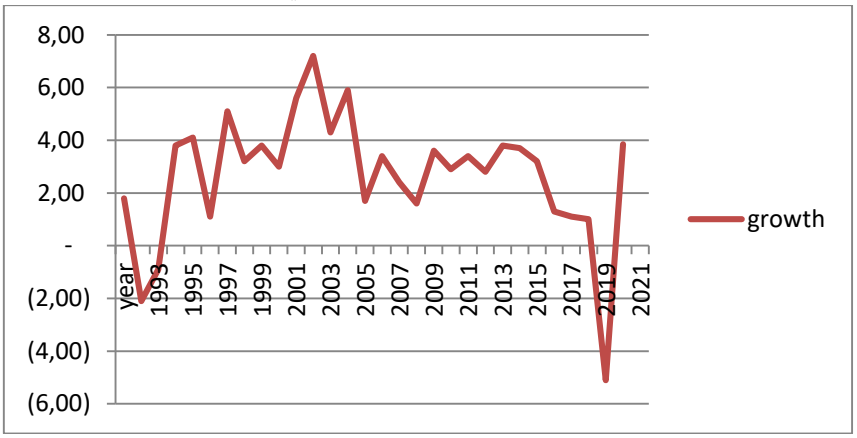

المصدر:بيانات البنك الدولي

2. البطالة والتضخم:

شهدت نسب البطالة والتضخم مستويات قياسية بداية التسعينات(التضخم بمعدل 31.76%،البطالة 24.38% من إجمالي الفئة النشطة) ،ومع سعي الدولة لتحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر استقرارا عبر المخططات والبرامج الإنمائية المتتابعة المنجزة والتي ساهم في نجاحها تزامنها مع ارتفاع أسعار المحروقات ،بداية من سنوات 2000 تم تحقيق تراجع كبير في مستويات التضخم ساهم في ذلك (وبالرغم زيادة الطلب الاستهلاكي الناتج عن سياسة الانفاق التوسعية للدولة) كل من سياسات الدعم المطبقة و كذا الانفتاح التجاري للدولة عن طريق اللجوء إلى الاستيراد. ليتراوح بذلك معدل التضخم وعلى طول الفترة اللاحقة ما بين 5% و 7.23% كأقصى معدل خلال فترة ما بعد الجائحة.

الشكل(4):تطور معدلات البطالة والتضخم (1992-2021)

OPEN ACCESS

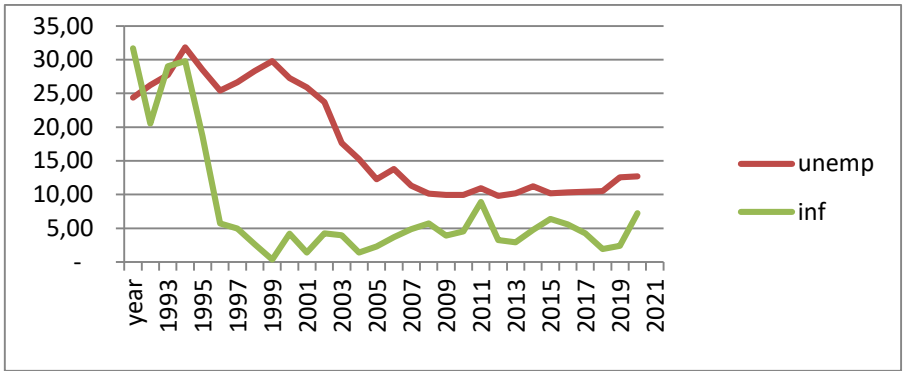

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

بالنسبة لمعدلات البطالة وبالرغم من محاولات التخفيض من نسبها عن طريق توفير مناصب الشغل وتأسيس وكالات التشغيل ،سياسات دعم وتطوير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ... ،إلا أن نسبها تبقى مرتفعة نوعا ما في حدود 12% من الفئة النشطة الإجمالية يستثنى من ذلك العمالة في الاقتصاد الموازي أو ما يطلق عليه "حجم العمالة غير الظاهرة") أحمد العيش،(2021 .).

3. الميزان التجاري:

تعتمد الصادرات والتي هي في أغلبها من المحروقات على حجم الطلب في السوق الدولية وعدة محددات أخرى في حين يبقى التنويع من منتجات وخدمات أخرى شبه غائب.

بالنسبة للواردات يتضح ارتفاع حجمها بداية الألفية نظرا لارتفاع العوائد البترولية وهي في العموم موجهة لتلبية الطلب المتزايد (الاستهلاكي الطابع) (لتبلغ حوالي 5600مليار دج سنة 2015) الأمر الذي أدى إلى تحصيل عجز في الميزان التجاري ودائما في تزامن مع فترات تراجع أسعار المحروقات(أزمة 2014).

الشكل(5):تطورحجم الصادرات والواردات 1992-2021 (الوحدة مليارسنتيم)

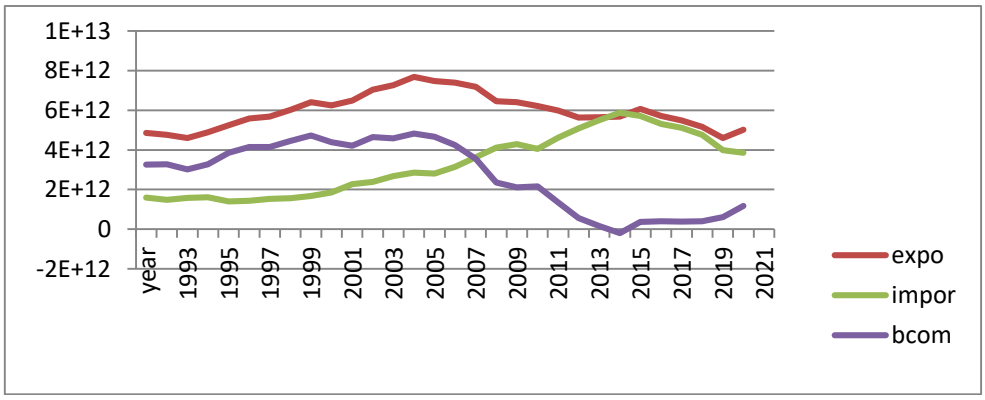

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

ثالثا:دراسة قياسية لتأثير السياسة المالية على بعض مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي (1992-2021):

OPEN ACCESS

نستخدم في هذه الدراسة نموذج أشعة الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات ،ومن ثم تتبع وتحليل استجابة (حجم الناتج الداخلي الخام ،معدل البطالة والتضخم،الصادرات والواردات)لحدوث صدمة في كل من (النفقات العمومية وحجم الجباية العادية) على المدى القصير.

1. **تحديد متغيرات النظام:**ويشمل كل من:

الجدول رقم 1: متغيرات النموذج

المتغير:	رمزه:	المصدر:
حجم الناتج الداخلي الخام	growth	بيانات البنك الدولي
معدل البطالة	unemp	البنك الدولي
التضخم	inf	البنك الدولي
الصادرات ،الواردات	Impo,expo	البنك الدولي
النفقات العمومية، الضرائب	Expenses taxes	الجريدة الرسمية ،قوانين المالية ،قوانين المالية التكميلية إلى غاية 2022 ،المجلس الوطني للمحاسبة، موقع وزارة المالية، وأطروحة الدكتوراه لـ: كفية قسميوري ،أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي

2.دراسة استقرارية السلاسل:بالاستعانة باختبار ADF على برمجية EVIEWS10 تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النظام ليست مستقرة ،الأمر الذي قادنا الى اجراء الفروقات لجعلها تستقر،والجدول التالي يبين درجة الاستقرارية لكل سلسلة:

الجدول رقم(2):تحديد استقرارية ودرجة تكامل السلاسل

السلسلة:	الاستقرارية:
growth	الفرق الأول ،I(1)
expenses	عند الفرق الثاني ،I(2)
impo	عند الفرق الثاني ،I(2)
expo	**الفرق الأول ،I(1)**
taxes	الفرق الأول ،I(1)

OPEN ACCESS

inf	I(1)، الفرق الأول
unemp	I(1)، الفرق الأول

المصدر:بالاعتماد على برمجية eviews10

2. تقدير النموذج:

بالاستعانة بمجموعة معايير المعلومات تم تحديد فترة الإبطاء بفترة واحدة ،ومن ثم تقدير معادلات النظام VAR(1) والحصول على النتائج التالية:(أنظر املحق)

Equation: GROWTH = C(1)*GROWTH(-1) + C(2)*INF(-1) + C(3)*UNEMP(-1) + C(4)*IMPOR(-1) + C(5)*EXPO(-1) + C(6)*EXPENSES(-1) + C(7) *TAXES(-1) + C(8)

Observations: 29

R-squared	0.396764	Mean dependent var	2.715441
Adjusted R-squared	0.195685	S.D. dependent var	2.439705
S.E. of regression	2.188015	Sum squared resid	100.5356
Durbin-Watson stat	1.765736		

1.3 معدل النمو:بالنسبة لمعادلة النمو فقد اتضح أنه فقط الضرائب للفترة الماضية لها معنوية احصائية إذ يؤدي زيادة حجمها بوحدة واحدة إلى تراجع معدل النمو بـ: 2.43E-06- وحدة.

2.3 التضخم والبطالة:

Equation: UNEMP = C(17)*GROWTH(-1) + C(18)*INF(-1) + C(19)*UNEMP(-1) + C(20)*IMPOR(-1) + C(21)*EXPO(-1) + C(22)*EXPENSES(-1) + C(23)*TAXES(-1) + C(24)

Observations: 29

R-squared	0.972871	Mean dependent var	17.61190
Adjusted R-squared	0.963828	S.D. dependent var	8.072382
S.E. of regression	1.535291	Sum squared resid	49.49952
Durbin-Watson stat	2.200422		

Equation: INF = C(9)*GROWTH(-1) + C(10)*INF(-1) + C(11)*UNEMP(-1) + C(12)*IMPOR(-1) + C(13)*EXPO(-1) + C(14)*EXPENSES(-1) + C(15) *TAXES(-1) + C(16)

Observations: 29

R-squared	0.834815	Mean dependent var	6.885958
Adjusted R-squared	0.779753	S.D. dependent var	7.632202
S.E. of regression	3.581828	Sum squared resid	269.4193
Durbin-Watson stat	2.093346		

بالنسبة للتضخم فيؤثر فيه معنويا وبشكل سلبي معدل النمو للفترة الماضية بنسبة 1.53% إضافة إلى معدل النمو الوخر بـ 0.57+%

البطالة:تتأثر معنويا بشكل سلبي بكل من معدل التضخم 0.14-% وأيضا حجم الصادرات بشكل ضئيل (-2.43E-06)

2.3 الصادرات والواردات:

CC BY OPEN ACCESS

Equation: IMPOR = C(25)*GROWTH(-1) + C(26)*INF(-1) + C(27)*UNEMP(-1) + C(28)*IMPOR(-1) + C(29)*EXPO(-1) + C(30)*EXPENSES(-1) + C(31)*TAXES(-1) + C(32)

Observations: 29

R-squared	0.981837	Mean dependent var	3.32E+12
Adjusted R-squared	0.975783	S.D. dependent var	1.52E+12
S.E. of regression	2.36E+11	Sum squared resid	1.17E+24
Durbin-Watson stat	1.628461		

Equation: EXPO = C(33)*GROWTH(-1) + C(34)*INF(-1) + C(35)*UNEMP(-1) + C(36)*IMPOR(-1) + C(37)*EXPO(-1) + C(38)*EXPENSES(-1) + C(39)*TAXES(-1) + C(40)

Observations: 29

R-squared	0.919634	Mean dependent var	6.00E+12
Adjusted R-squared	0.892845	S.D. dependent var	8.83E+11
S.E. of regression	2.89E+11	Sum squared resid	1.75E+24
Durbin-Watson stat	2.284643		

بالنسبة للواردات:تتأثر معنويا وبشكل موجب بكل من واردات الفترة الماضية بـ 0.03 وحدة، وأيضا بحجم النفقات بشكل كبير إذ يزيد حجمها بـ24573.1 وحدة .في حين تؤدي الضرائب إلى تراجعها وأيضا بشكل كبير 581097- وحدة

الصادرات:اتضح أنها تتأثر معنويا وبشكل سلبي فقط بالضرائب للفترة الماضية بحجم 0.85 وحدة .

4.3 حجم النفقات العمومية والضرائب:

Equation: EXPENSES = C(41)*GROWTH(-1) + C(42)*INF(-1) + C(43)*UNEMP(-1) + C(44)*IMPOR(-1) + C(45)*EXPO(-1) + C(46)*EXPENSES(-1) + C(47)*TAXES(-1) + C(48)

Observations: 30

R-squared	0.970595	Mean dependent var	4126466.
Adjusted R-squared	0.961239	S.D. dependent var	3079076.
S.E. of regression	606203.3	Sum squared resid	8.08E+12
Durbin-Watson stat	2.066756		

Equation: TAXES = C(49)*GROWTH(-1) + C(50)*INF(-1) + C(51)*UNEMP(-1) + C(52)*IMPOR(-1) + C(53)*EXPO(-1) + C(54)*EXPENSES(-1) + C(55)*TAXES(-1) + C(56)

Observations: 29

R-squared	0.970471	Mean dependent var	1336254.
Adjusted R-squared	0.960628	S.D. dependent var	1181324.
S.E. of regression	234401.6	Sum squared resid	1.15E+12
Durbin-Watson stat	1.432773		

حجم النفقات العمومية اتضح أنه يتأثر بكل من معدلات البطالة للفترة الماضية بـ119692.8- وحدة ،ونفقات الفترة الماضية بزيادة بـ0.81 وحدة.

أما الضرائب تتأثر إيجابيا بكل من حجم النفقات للفترة الماضية بـ 0.34وحدة و0.45 وحدة للضرائب.

3. دراسة صلاحية النموذج:

عن طريق التحقق من استقرارية النموذج بواسطة اختبار الجذور متعددة الحدود وأيضا التوزيع الطبيعي للبواقي بالاستعانة بإحصائية Jarque-Bera (الملحق)

4. الدراسة الديناميكية للنموذج:

أ- اختبار السببية:من خلال اختبار سببية غرانجر والذي يمكّن من تحديد العلاقة الحركية قصيرة الأجل بين متغيرات النظام اتضح وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه فقط بين كل من:

الجدول رقم(3):نتائج اختبار السببية لغرانجر

حجم الضرائب	⟵	معدل النمو

CC BY OPEN ACCESS

حجم الضرائب	⟵	حجم الواردات
النفقات العمومية	⟵	حجم الضرائب
معدل النمو	⟵	التضخم
معدل البطالة	⟵	التضخم
معدل البطالة	⟵	حجم الصادرات

المصدر:بالاستعانة بمخرجات برمجية 10eviews

ب- دوال الاستجابة للصدمات:

دراسة استجابة المتغيرات لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في كل من (النفقات العمومية والضرائب) لفترة 10 سنوات لاحقة ،يتضح هنا كل من نوع ،حجم وسرعة الاستجابة (أي الأثر الذي تحدثه الصدمة):

الجدول رقم(4):تحديد حجم و أثر الصدمات على المتغيرات

الاستجابة	صدمة في حجم النفقات		صدمة في حجم الضرائب	
	الأثر على طول الفترة	حجم الاستجابة	الأثر	حجم الاستجابة
معدل النمو	+,-,-,-	ضعيفة بمتوسط -14٪	-,-,-	قوية نوعا ما بمتوسط 24٪ تتراجع تدريجيا(أثر منتهي)
التضخم	-,-,-,	بمعدل 80٪ (غير منتهي)	- ,-,-,	بمعدل 25٪ (غير منتهي)
البطالة	-,-,+	أثر إيجابي بداية من السنة الـ8	-,+,+	ضعيفة لها أثر إيجابي بعد السنة الرابعة
الواردات	+,+,-	أثر قوي إيجابي يتراجع بعد السنة السادسة	- ,-,-,	أثر سلبي ضعيف مستقر في حدود -9e8٪
الصادرات	- ,-,-,	بمعدل -6e10٪	+,-,-	سلبي بداية من السنة الثالثة بمعدل -3e10٪

المصدر:بالاستعانة بمخرجات eviews10

(+) أثر إيجابي

(-) أثر سلبي

بناء على نتائج اختبار السببية والاستجابة للصدمات اتضح أنه بالنسبة لـ:

CC BY OPEN ACCESS

- زيادة حجم الضرائب:فإن له أثر فوري سلبي قوي نوعا ما على معدل النمو يمتد على طول المرحلة ، ففي حين أن الضرائب تعمل على زيادة حجم الإيرادات العمومية ومنه النفقات ومن ثم الطلب الكلي في المرحلة الأولى،إلا أن تأثيرها الأكبر على القدرة الشرائية للأفراد حيث يبدأ كل من النشاط الاستهلاكي والاستثماري في التراجع ،بذلك هي تساهم في خفض معدل التضخم وبشكل كبير(أثر سلبي على طول الفترة). من ناحية أخرى فإن الأثر على الواردات يكون سلبيا أيضا ذلك أن أسعار الرسوم الجمركية ضمنها ترتفع أيضا ،أما على الصادرات فيرتفع حجمها بالتزامن مع تحسن النشاط الاقتصادي خلال المرحلة الأولى فقط ومن ثم تتأثر بتراجعه ،نفس الشيء فيم يخص معدلات البطالة.
- بالنسبة للنفقات العمومية:ففي حين أن حدوث صدمة فيها عامة(وخاصة أن الغالبة فيها هي الإيرادات الجبائية البترولية) له أثر إيجابي فوري على النمو الاقتصادي وذلك لتوسع الأنشطة الاقتصادية ،إلا أنه يتراجع ويصبح سلبيا بسرعة بداية من السنة الثانية ،بسبب أن حجم الطلب الكلي الاستهلاكي الطابع في العموم يتم تلبيته عن طريق اللجوء إلى الاستيراد من الخارج (نظرا للضعف النسبي الذي تعاني منه مختلف القطاعات الانتاجية الأخرى) ما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات وانخفاض في الصادرات إلى جانب معدل التضخم ،في حين أن معدلات البطالة تعرف تراجعا مبدئيا مع تحسن أداء النشاط الاقتصادي لتعود للارتفاع لاحقا بداية من السنة السادسة.

الخلاصة

تم من خلال البحث التطرق إلى هيكل تطبيق السياسة المالية العام بالجزائر ،وذلك من خلال عرض كل من أدواتها (ممثّلة بالإيرادات العمومية والتي تستحوذ الإيرادات الجبائية على النسبة الغالبة منها ،النفقات ،والميزانية العامة) ،مستويات تطورها ،ومن ثم حجم تأثيرها على كل من معدلات النمو ،البطالة والتضخم وأيضا حجم الصادرات والواردات . وقد اتضح أنه بالنسبة للنفقات العمومية فإن لها تأثير إيجابي قوي على معدل النمو الاقتصادي ولكن بشكل مؤقت فقط،فبالرغم من أنها تؤدي إلى تحسن في كل من معدلات البطالة والتضخم مبدئيا إلا أن ارتفاع حجم الواردات نتيجة ارتفاع الطلب الكلي ذي الطابع الاستهلاكي وعدم القدرة على تلبيته محليا بشكل كافي وضعف الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بشكل عام ،إضافة إلى قلة التنوع وغياب القدرة التنافسية للصادرات الجزئية (ما عدا ما تعلق منها بالمحروقات) يؤدي تدريجيا إلى تراجع أداء النشاط الاقتصادي ومنه معدلات النمو.

CC BY OPEN ACCESS

أما فيما يخص حجم الضرائب (المباشرة ،غير المباشرة إضافة إلى الرسوم الجمركية) ،فإن رفعها يؤدي إلى تحسن غالبية المؤشرات ،ولكن أيضا على المدى القصير فقط (فترة وجيزة بمعدل سنة واحدة) ومن ثم تتراجع وبشكل كبير على طول الفترات اللاحقة وخاصة بالنسبة لتأثيرها السلبي الكبير على القدرة الشرائية للأفراد ،إضافة إلى حجم كل من الصادرات والواردات ،حجم الأنشطة الاقتصادية ومعدلات البطالة.

بذلك تتضح ضرورة التخطيط الجيد ،إضافة إلى الحاجة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية كون المالية وحدها غير قادرة على تحقيق الاستقرار سواء على المدى القصير أو المتوسط ،إضافة إلى ضرورة اعتبار ودراسة الفجوات الزمنية للاستجابة عند دراسة وتطبيق السياسات (ضرورة وضع استراتيجيات استشرافية) .

من ناحية أخرى ،فإن اللجوء إلى الاستثمار في مجالات عدة وتطوير قطاعات إنتاجية أخرى هامة تمكن من تحصيل مصادر تمويل بديلة لدعم وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى بعيدا عن المحروقات ،وتحول دون وضع الاقتصاد رهينة لاضطرابات أو تقلبات ظرفية مهما كان نوعها.

ملاحق :

الملحق رقم (1) : نتائج التقدير

Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GROWTH	INF	UNEMP	IMPOR	EXPO	EXPENSES	TAXES
GROWTH(-1)	-0.317638	-1.532633	-0.227581	-2.70E+10	9.16E+09	2674.268	10169.10
	(0.30032)	(0.49167)	(0.21074)	(3.2E+10)	(4.0E+10)	(71443.8)	(32175.6)
	[-1.05765]	[-3.11722]	[-1.07989]	[-0.83058]	[0.23088]	[0.03743]	[0.31605]
INF(-1)	-0.142802	0.573897	-0.137926	-1.13E+10	-1.39E+10	-21347.03	3714.341
	(0.08772)	(0.14361)	(0.06156)	(9.5E+09)	(1.2E+10)	(20868.6)	(9398.41)
	[-1.62786]	[3.99609]	[-2.24059]	[-1.18972]	[-1.20065]	[-1.02293]	[0.39521]
UNEMP(-1)	0.289270	0.201670	0.652129	-1.06E+10	2.62E+10	-73022.68	5721.971
	(0.19393)	(0.31750)	(0.13609)	(2.1E+10)	(2.6E+10)	(46135.1)	(20777.5)
	[1.49159]	[0.63519]	[4.79193]	[-0.50338]	[1.02108]	[-1.58280]	[0.27539]
IMPOR(-1)	1.21E-12	3.88E-12	1.09E-13	0.792874	0.203810	2.59E-07	-2.06E-07
	(1.4E-12)	(2.3E-12)	(9.8E-13)	(0.15161)	(0.18532)	(3.3E-07)	(1.5E-07)
	[0.86197]	[1.69145]	[0.11068]	[5.22975]	[1.09977]	[0.77489]	[-1.36853]
EXPO(-1)	5.30E-13	2.20E-13	-3.02E-12	0.030418	0.853909	-2.46E-07	3.23E-08
	(1.3E-12)	(2.1E-12)	(8.9E-13)	(0.13637)	(0.16669)	(3.0E-07)	(1.4E-07)
	[0.42039]	[0.10654]	[-3.40635]	[0.22306]	[5.12274]	[-0.82037]	[0.23908]
EXPENSES(-1)	5.33E-07	-1.51E-06	-6.95E-07	245734.1	-148645.9	0.614896	0.343244
	(9.5E-07)	(1.6E-06)	(6.7E-07)	(103174.)	(126116.)	(0.22711)	(0.10228)
	[0.55827]	[-0.96395]	[-1.03805]	[2.38174]	[-1.17864]	[2.70754]	[3.35595]
TAXES(-1)	-2.46E-06	-1.27E-06	-1.09E-06	-581097.4	106760.5	0.103806	0.479182
	(1.4E-06)	(2.2E-06)	(9.6E-07)	(148237.)	(181199.)	(0.32630)	(0.14695)
	[-1.79398]	[-0.56518]	[-1.13205]	[-3.92007]	[0.58919]	[0.31813]	[3.26082]
C	-6.597672	-3.951810	29.14568	7.23E+11	2.49E+11	3656360.	-195729.4
	(12.6973)	(20.7871)	(8.91004)	(1.4E+12)	(1.7E+12)	(3020563)	(1360346)
	[-0.51961]	[-0.19011]	[3.27111]	[0.52716]	[0.14824]	[1.21049]	[-0.14388]

المصدر:مخرجات eviews10

الملحق رقم (2):اختبار استقرارية النظام

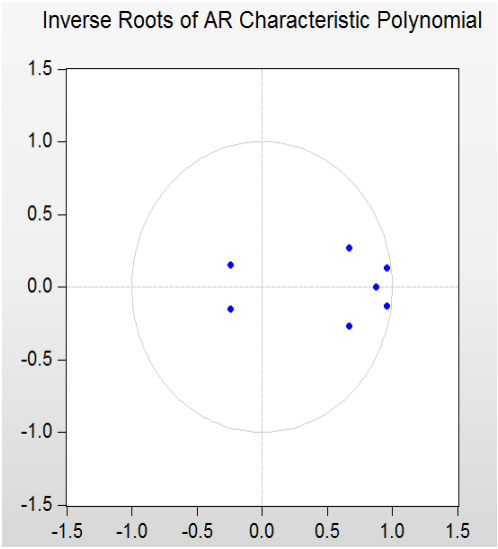

المصدر:مخرجات eviews10

الملحق رقم(3):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.244051	2	0.8851
2	0.668259	2	0.7160
3	0.376744	2	0.8283
4	2.789929	2	0.2478
5	1.469318	2	0.4797
6	11.78316	2	0.0028
7	0.602633	2	0.7398
Joint	17.93409	14	0.2098

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر:مخرجات eviews10

الملحق رقم (4):دوال الاستجابة للصدمات

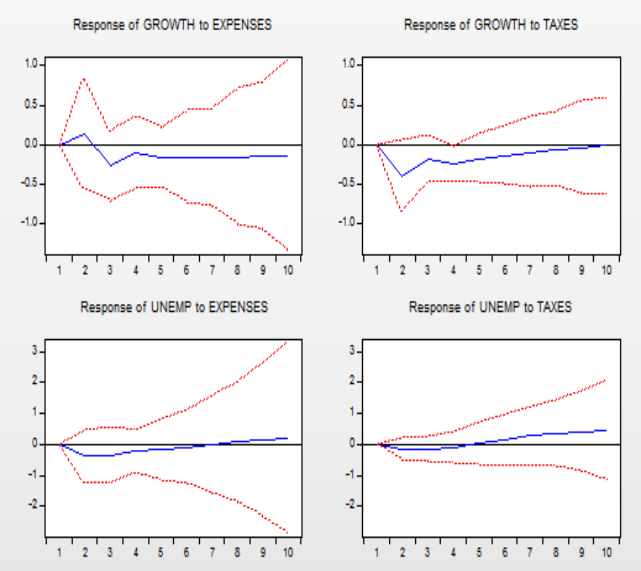

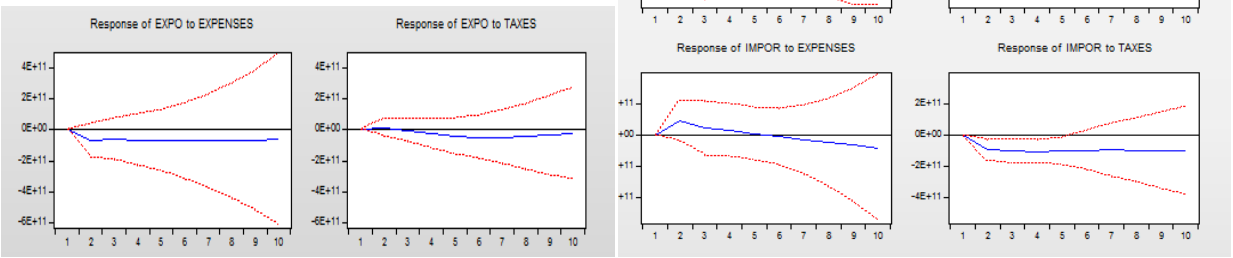

المصدر:مخرجات eviews10

قائمة المراجع:

المقالات:

1. . أحمد العيش ،عبد الصمد بوشنة أثر الانفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:دراسة باستخدام نماذج التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2017) ،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد 4 العدد (1) ،2021 ،ص 138 -158

2. . حيدوشي عاشور ،ششوي حسن ،مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر ،دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018 ،مجلة البحوث والدراسات العلمية ،المجلد 16 العدد 01 (2002) ص 359-383 ،جامعة البويرة .

3. زير ريان، بلعايش ميادة، تطور السياسة المالية ودورها في تحقيق الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة(2000-2014) ، *مجلة البشائر الاقتصادية*،المجلد الثالث،العدد 03،سبتمبر2017.

CC BY OPEN ACCESS

4. ضيف أحمد،بن يحي نسيمة،تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من)2019-1962،(المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد- 07 : أفريل2017 ،المجلد الثاني،جامعة البويرة.

الأطروحات:

1. كفية قسميوري،أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي،التضخم والبطالة)دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال 1992-2018،أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي تطبيقي،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2020-2021

مو اقع الأنترنت:

موقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير : http ://www.wdi.org

الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة : https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

موقع المجلس الوطني للمحاسبة: http://www.cnc.dz/accueil.asp

موقع وزارة المالية الجزائرية: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar

CC BY OPEN ACCESS